اختار الرئيس مسؤولية الحكم «المفخخ»

محاربة الفساد ليست مسؤولية الرئيس فقط ولا بد من التفاف جماهيري إلى جانب القرار

▫ شكل يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م يوماً مهيباً يؤسس لحياة ديمقراطية وبداية لمرحلة تاريخية تختلف جذرياً عن المراحل السابقة من تاريخ الشعب اليمني.

إذ أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله - سرعان ما اتجه بالشعب صوب صناعة فجر الديمقراطية وبناء الدولة الحديثة والعمل على إعادة تحقيق الوحدة اليمنية والتفاعل الواعي مع أهداف ومبادئ الثورة اليمنية، وأخذ يمارس مهامه القيادية متمثلاً روح الشعب وهمة الاجداد الذين أسسوا مجداً حضارياً أضاء غسق التاريخ.

وكان في طليعة همومه منذ الأيام الأولى لتحمله أمانة قيادة الشعب العمل على إحداث تنمية سياسية شاملة تسير جنباً الى جنب في خطوط متوازية السرعة مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في ١٧ يوليو استهلت اليمن عهداً سياسياً جديداً الحقيقة فيه اكبر من كون الحكم فيه مغامرة لا تستحق عناء السعي، وأجمع كل من تدارس اوضاع اليمن آنذاك على وصف كرسي الحكم بأنه «مفخخ» وأن كل الاحداث تنذر بانهيار مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، فكان ان سلك الفرع طريقه الى نفوس القيادات الوطنية، فاشفقوا من تحمل المسؤولية وصاروا لايرون علي عبدالله صالح الا على أنه «الرئيس الضحية».

ولم يكن ذلك رأي اليمنيين وحدهم بل امتد ذلك الى آراء البعض في الخارج والرئيس علي عبدالله صالح نفسه كان يعي تماماً خطورة المرحلة وصعوبة الموقف الذي وجد نفسه فيه.. فيقول غداة توليه الحكم في ١٧ يوليو ١٩٧٨م: «كنت أشعر بصعوبة المهمة وأعرف أن فقداني لحياتي قد يكون في أية لحظة لكن التضحية لإنقاذ الوطن سهلة، لقد اخترت كفني ولم أخش شيئاً عندما طلب مني تحمل المسؤولية، وما كنت اخشاه هو أن ينتكس الوطن»،ومضى الرئيس يصنع اليمن الحديث على الرغم من المؤامرات عليه وعلى الوطن من قبل أعداء الوطن في الداخل والخارج.

لكن حنكة القائد وفلسفته في إدارة الدولة كانت فوق كل تلك المؤامرات والمكايدات، وكان إخلاصه للوطن والشعب يجعله يرى كل تلك المؤامرات صغيرة وحقيرة ولا تزيده الا تصميماً وحرصاً على حماية وبناء الوطن وجماهيره على امتداد جغرافية الوطن اليمني..لم تكن التحديات الاولى لحكم الرئيس علي عبدالله صالح سهلة بل كانت تحديات داخلية لا تخلو من أحداث دامية وتصفيات عنيفة وسنوات اضطراب سياسي تستهدف شل إرادة النظام السياسي الجديد وتفتيت المؤسسات من جهة، ومن جهة هناك تحديات تنموية بعد خلق البناء المؤسسي للدولة اليمنية الحديثة الوليدة في ١٧ يوليو ١٩٧٨م، بالإضافة الى التحديات الخارجية.

وأمام كل تلك التحديات لم يهنا الرئيس علي عبدالله صالح كثيراً وكان برنامج عمله مليئاً بالتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية وبناء المؤسسات والتصالح مع الجيران والتصالح مع الجغرافيا والتالف مع التاريخ ولم ينتظر الرئيس حتى يقضي على مخلفات سنوات الاضطراب السياسي والأحداث الدامية والتصفيات العنيفة ليبدأ مشواره التنموي وفتح الملفات التنموية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والحال ايضاً فيما يخص ملف السياسة الخارجية أبداً وإنما كانت استراتيجيته العمل على كل الجبهات للقضاء على مخلفات الماضي والبدء بالعمل التنموي وبناء المؤسسات والنفاذ الى الخارج لتحفيز ذلك الخارج لمساندة اليمن.هذا هو يوم ١٧ يوليو ١٩٧٨م يوم الوحدة والديمقراطية والتنمية والاصلاح الاقتصادي والسياسي.. هذا هو علي عبدالله صالح.. إنه اسم بمساحة وطن، وسنرى إنجازاته على مختلف الأصعدة وفي كل أرجاء اليمن.. إنه حقاً اسم بمساحة وطن - حفظه الله ذخراً للوطن والأمة.

وعن الإنجازات خلال الفترة من ١٧ يوليو ١٩٧٨م وحتى وقتنا الراهن فإنه يمكن القول:

إننا لا نبالغ إذا قلنا باننا نعجز عن الإلمام بكامل المنجزات التي تمت خلال ٣١ عاماً فهي كثيرة ومتعددة ومتنوعة ومتفاوتة الحجم والنوع وفي مختلف محافظات الجمهورية سواءً قبل الوحدة أو بعدها.. واسمحوا لي أن أركز فقط على أهم الإنجازات التي يتمثل فيما يلي:

لجنة الحوار الوطني

كان في طليعة هموم الرئيس علي عبدالله صالح منذ الأيام الأولى لتحمله المسؤولية العمل على تاسيس مدرسة متفردة للتنمية السياسية في اليمن، وقد كانت البداية لتاسيس تلك المدرسة عندما توجه الى الشعب بجميع فئاته يستمزج آراءهم وأفكارهم في أنسب وسيلة وأسلوب عمل لقيام حوار وطني شامل يتفقون فيه على صيغة عملية لميثاق وطني ويجسد بالمشاركة الفعلية إرادة الشعب وتطلعاته بمختلف ألوان الطيف السياسي وابتدأ مشوار الحوار الوطني بمشاركة مختلف القوى السياسية وصدر القرار الجمهوري رقم (٥) لسنة ١٩٨٠م بتشكيل اللجنة التي ضمت في عضويتها واحداً وخمسين مشاركاً على اختلاف اتجاهاتهم وانتماءاتهم السياسية والفكرية للبحث عن أنسب صيغة لملء الفراغ السياسي والتنظيمي، وقد توج ذلك بإعلان قيام المؤتمر الشعبي العام في أغسطس ١٩٨٢م.

الاهتمام بالاقتصاد الوطني

بداية بالقطاعات الواعدة التي يمكن أن تشكل قطاعات قائدة للاقتصاد مثل قطاع الزراعة وإعلان عام ١٩٨٤م عاماً للزراعة وإعادة بناء سد مارب العظيم، وها نحن نجني ثمار ذلك الإعلان من خلال امتلاء السوق المحلي بالفواكه والخضروات التي تغطي السوق المحلي وتصدر الفائض الى الدول المجاورة وغيرها، ثم تلا ذلك، الاهتمام بقطاع النفط حيث تم البدء بالبحث والتنقيب عن الثروة النفطية وتم إنتاج النفط لأول مرة في تاريخ اليمن في محافظة مارب والبدء بتصديره في عام ١٩٨٦م.

إعادة تحقيق الوحدة اليمنية

وترافقها مع الطرح الديمقراطي والتعددية السياسية،و هذا قلما يحدث في أي مكان آخر..ترسيخ الوحدة والحفاظ على الديمقراطية في عام ١٩٩٤م بدحر الانفصال ودعاته

- حل مشاكل الحدود مع الدول الشقيقة المجاورة لليمن وفق مبدأ لا ضرار ولا ضرار.

- انتهاج اليمن لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتغيير الجذري للسياسات الاقتصادية الكلية التي أخرجت الاقتصاد اليمني من عنق الزجاجة والانهيار وذلك في عام ١٩٩٥م وجني ثمار هذا البرنامج في مختلف تكوينات الاقتصاد الوطني وسنرى تفصيلاً لها في السطور القادمة.

- إقرار نظام السلطة المحلية واللامركزية الإدارية والمالية.

- ترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة.

- إصلاح نظام المناقصات وإنجازات أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتربوية وتعليمية لا يتسع المقام لسردها هنا.

- الاستقلال الكامل غير المنقوص للقضاء.

- إنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد وأمور أخرى تضمنتها الأجندة الوطنية للإصلاحات.

ولأهمية الملف الاقتصادي ماضياً وحاضراً ومستقبلاً أجدها فرصة لسرد بعض الحقائق المتعلقة بهذا الملف إنجازاً فيما مضى وتحديات المستقبل.

في مطلع عام ١٩٩٥م تم البدء بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية تنفيذاً لتوجيهات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح - حفظه الله- تم البدء بتنفيذ سياسات اقتصادية كلية جديدة لإخراج الاقتصاد من الاختلالات التي يعانيها حرب صيف ١٩٩٤م من أجل الحفاظ على الوحدة ومنجزاتها على مختلف الاصعدة.

يكفي ان نذكر هنا بعض الامثلة على أحوال الاقتصاد اليمني التي وصل اليها وشكلت معطيات حقيقية لاتخاذ قرار البدء تنفيذ سياسات الاصلاح الاقتصادي أهمها:

١- عجز هيكلي كبير في الموازنة العامة للدولة وصل الى أكثر من ٢٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي وهو عجز كبير لم يصل اليه أي اقتصاد من اقتصاديات البلدان النامية.

٢- الارتفاع الكبير والمخيف في معدل التضخم الذي وصل الى أكثر من ١٠٠٪ واصبح يلتهم الأخضر واليابس ويئن من وطأته الاقتصاد والوطن والمواطنون.

٣- الانخفاض الكبير والمخيف في احتياطات البلاد من العملات الاجنبية في البنك المركزي التي لم تتجاوز حينها ٣٠٠ مليون دولار لا تغطي حاجات البلد من السلع والخدمات الأساسية لفترة لا تزيد عن عشرين يوماً فقط وماذا بعدها؟ الله أعلم، بالإضافة الى اختلالات أخرى غير المذكورة آنفاً.

والآن وبعد ما يزيد قليلاً عن عشر سنوات من عمر برنامج الاصلاح الاقتصادي يمكننا القول إن نتائج وثمار هذا البرنامج ايجابية وتصب في مصلحة اليمن واليمنيين حاضراً ومستقبلاً ومن تلك الثمار والنتائج باختصار ما يلي:

- انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة الى أقل من ٤٪.

- تراكم احتياطي من العملات الاجنبية لدى البنك المركزي يصل الى ٨ مليارات دولار.

- تراجع معدل التضخم الى أقل من ٥٪ وحتى ١٠٪ ، وهذا المعدل لا يشكل خطورة على الاقتصاد.هذه ثمار ونتائج الاصلاحات الاقتصادية والتي أتت ترجمةً للتوجهات التنموية لقائد المسيرة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وبذلك نستطيع القول باطمئنان: إن برنامج الاصلاح الاقتصادي قد نجح نجاحاً كبيراً في وإخراجه من عنق الزجاجة، ولولا ذلك البرنامج وتلك السياسات الاقتصادية الكلية وفي ذلك الوقت أي في عام ١٩٩٥م بعد ما وصل الاقتصاد الى تلك الحالة التي وصل اليها لكان البديل هو الانهيار- لا قدر الله.

ولما كانت تكلفة إعادة هيكلة الاقتصاد كبيرة ونظراً لارتفاع فاتورة تكلفة تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي بما يفوق القدرة التمويلية للاقتصاد اليمني كان من الطبيعي - مثلما في ذلك مثل غيرنا - إجراء تنسيق مع المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد والبنك الدوليين لمساعدة بلادنا فنياً ومادياً في الإشراف على تنفيذ ذلك البرنامج.. ولم تكن مبادرة القيادة السياسية لإصلاح الاقتصاد ناتجة عن موقف انفعالي او رغبة أو نزعة شخصية وإنما كانت نتيجة لما وصل اليه حال الاقتصاد في النصف الاول من التسعينات وخاصة بعد خروج البلاد من مجال تكميش الطلب والإصلاحات المالية والنقدية.ويبقى جانب العرض أو الشق الثاني من برنامج الاصلاح الاقتصادي المتعلق بزيادة الانتاج في السلع والخدمات التي تكفي لتغطية حاجات المجتمع اليمني والسوق المحلي وتصدير الفائض الى الأسواق الدولية.

وهنا تكمن أهمية إعادة ترشيح فخامة الرئيس استكمالاً للمشوار الاقتصادي الذي بدأ به فخامته في مطلع ١٩٩٥م.

وإذا كانت عملية الاصلاحات الاقتصادية في مطلع ١٩٩٥م تعكس التوجه التنموي لفخامة الرئيس فإنها بذلك تشكل العملية الثانية بعد العملية الأولى والتي تمثلت في إصلاح المسار السياسي بإعلانه إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وانتهاج مبدأ التعددية السياسية وترافق الطرح الوحدوي مع الطرح الديمقراطي وتاسيس مدرسة للتنمية السياسية في يمن الوحدة يمن ٢٢مايو ١٩٩٠م وكل عملية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالعملية الأخرى.

ذلك هو التوجه التنموي للقيادة السياسية بقيادة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح منذ توليه مقاليد الحكم وحتى اللحظة الراهنة.

إذاً ألم يكن استمرار فخامة الرئيس لحكم البلاد ضرورة وطنية وتنموية حتى يصل بسفينة اليمن الى بر الأمان؟ ألم يكن إصرار المجتمع اليمني بكل فئاته وشرائحه في الفترة الماضية على إعادة ترشيح فخامة الرئيس قضية تتعلق بالبقاء والنماء لكل فرد في المجتمع اليمني ليستكمل عملية التنمية الشاملة سواء تعلق ذلك باستكمال الاصلاحات الاقتصادية أو تعلق بترسيخ ثقافة ومبدأ التداول السلمي للسلطة برعاية شخصية كريمة من فخامته خلال المرحلة القادمة؟

ألم يكن ذلك ضرورياً لترسيخ دعائم الحرية السياسية والحرية الاقتصادية جنباً الى جنب؟

بفوز فخامة الاخ الرئيس في الانتخابات الرئاسية الاخيرة ازدادنا ثقة بأن المستقبل بين أيدينا نستطيع تشكيله بما يلائم المصالح الوطنية العليا حالياً ومستقبلاً وذلك من خلال حصر الملفات المستقبلية التي تنتظرنا- حسب خطاب فخامة الرئيس في ختام فعاليات المؤتمر السابع الدورة الاستثنائية للمؤتمر الشعبي العام .. هذه الملفات أهمها في اعتقادي هي:

- الملف الاقتصادي يحوي تحديات كثيرة علينا العمل من اجل تجاوزها بالعمل الدؤوب والمخلص من كافة شرائح المجتمع لأن المسؤولية مسؤولية الجميع وليست مسؤولية رئيس الدولة وحده.

علينا محاربة الفساد بكل أشكاله والوانه ومستوياته والانتقال من دائرة القول الى دائرة الفعل في محاربة هذه الآفة التي تنخر في الجسد الإداري والاقتصادي في وطننا وعلى كل منا أن يبدأ بنفسه وتصحيح نفسه قبل أن يطالب الآخرين بالكف عن الفساد وهنا فقط ستكون النتيجة الحتمية الايجابية.

كما أن علينا جميعاً قيادة ومجتمعاً بما في ذلك الاحزاب وكل مؤسسات المجتمع المدني أن نعمل على استكمال وإنجاح مسيرة الاصلاحات الاقتصادية بتكاتف كل قطاعات المجتمع وبشراكة حقيقية وفاعلة بين القطاعات الاقتصادية العامة والخاصة المحلي والاجنبي بالاضافة الى خلق ثقافة عامة ووعي مجتمعي بأهمية دور كل فرد ومنظمة وحزب في إنجاح مسيرة الاصلاح الاقتصادي وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم ليشكل عامل جذب لرؤوس الاموال المحلية والأجنبية للاستثمار في اليمن.

فالمسؤولية ليست مسؤولية الرئيس فقط وإنما مسؤولية الجميع والفساد لا يمكن محاربته فقط بقرار سياسي وإنما الى جانب ذلك التفاف الجماهير وكل فرد في المجتمع الى جانب القرار السياسي أو الإرادة السياسية، بالإضافة الى ما سبق وفي إطار الملف الاقتصادي أمامنا مهمة العمل بتطبيق قانون الذمة المالية على كل مسؤولي الدولة في مختلف المستويات حتى يسهل على الأجهزة الرقابية المتابعة والحفاظ على المال العام.

وهناك أيضاً العمل بقانون المناقصات، والعمل من أجل تحقيق اللامركزية في أداء أجهزة الخدمة العامة وتعميق ثقافة وتطبيق قانون السلطة المحلية.. وإنشاء السوق المالية،والاهتمام بالقطاعات الاقتصادية الواعدة، اضافة الى الملف الاداري أو التنمية الادارية

* أستاذ العلوم المالية - وكيل وزارة المالية

أكد الرئيس في أكثر من مناسبة على أننا بحاجة إلى ثورة إدارية كمتطلب أساسي من متطلبات عملية الإصلاح الاقتصادي

لا يغرنّكم الزور والبهتان

وعندما طرقت هذه العناصر باب الشيطان وجدته مفتوحاً وسهلاً وميسراً لأن من شروط فتح هذا الباب التنازل عن الهوية الوطنية والكرامة الانسانية وقتل الضمير وتنفيذ الأجندة المعدة من الخارج دون إبداء للرأي أو ظهور نزعة انسانية أو عفة أو كرامة، بل لا يمكن للعناصر المنفذة لهذه الاجندة أن تتحدث عن تاريخ أو تفتخر بماض عريق للأجداد أو تباهي باصلها وتراثها.. لأن كل ذلك قد بيع في سوق النخاسة واستلمت مقابله الثمن المادي الذي يزول بزوال الحدث ويبقى العار والمنكر يلاحقهم مدى الحياة وبعد الممات.

إن التاريخ القديم والمعاصر لم يخلُ على الاطلاق من هذه العناصر المتجردة من كل القيم الوطنية والانسانية وقدم نماذج في غاية السوء والفحشاء وعملت أعمالاً إجرامية منكرة سجلها التاريخ وأصبحت وصمة عار في جبين أولئك الذين ينتمون اليها وها هم اليوم يظهرون من جديد بصور وأشكال جديدة أشد قبحاً وأفظع جرماً لا يردهم دين ولا قيم أو أعراف ولا عادات أو تقاليد لأن القيم الانسانية والدينية لم يعد لها أثر في نفوس هؤلاء الذين يسعون الى تخريب شعبهم وتمزيق وحدتهم وإقلاق السكينة العامة والتعدي على إرادة الشعب وعصيان الإرادة الإلهية والخروج على أمر الله الذي أمر بالوحدة والاعتصام بحبله في قوله تعالى: «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا واذكروا نعمت الله عليكم إذ كنتم أعداء فالف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون».. صدق الله العظيم..

إن أمثال هؤلاء إنما ينقلبون على النعمة الممنوحة لهم من الخالق جلّ وعلا وهي نعمة الوحدة والأمن والاستقرار والعزة والكرامة والشموخ فيهبون كالشياطين للعبث بالأمن والاستقرار لا لمشروع نهضوي أكبر وإنما لمشروع التقزيم والتصغير لأنهم تنازلوا عن عزتهم وكرامتهم وشموخهم وفضلوا الإذلال على الحرية والمهانة على الكرامة والخوف على الأمن والضيق على السعة خدمة لأعداء الوطن اليمني الكبير ورغبة في اشباع نفوسهم النهمة البشعة بالمال التي لا يمكن أن يشبعها حتى مال قارون.إن هذه النماذج التي سجلها التاريخ في أبشع صورها بتعديها على وحدة الشعب عبر العصور المختلفة إنما تمثل الشيطان وتمقت الأمن والاستقرار وترفض الشموخ ولا ترغب إلاّ في مستنقع الارتهان لانه لبكم أياته لعلكم لمثل هذه العناصر التي تفضل المستنقعات على شهد العسل والشفاء والضنك على السكينة والاطمئنان. وأمثال هؤلاء يكونون فريسة سهلة تقع في أيدي الأعداء يمدونهم بالمال المدنس ويزينون لهم سفك الدماء ويشبعون رغباتهم ونزواتهم الشيطانية ويحولونهم الى أدوات يسيرونها وفق رغباتهم ليعيثوا في الأرض فساداً ويحرقوا الحرث والنسل ويقتلون كل القيم والمثل والاخلاق لأن العدو الذي تمكن من نفسياتهم قد مسح من عقولهم كل ما هو سوي وإنساني وزرع بدلاً عنه الفجور والفحش والوحشية تحقيقاً لرغباتهم العدوانية المتعلقة بلعب أدوار بطولية من هذا النوع.

د.علي مطهر العثربي

ولئن كان التاريخ قد ساق لنا أمثالاً من هذا النوع القبيح إلاّ أنه سجل بكل اعتزاز وفخر المواقف الانسانية الرائعة التي قاومت هذا العدوان على الثوابت والنواميس الإلهية القائمة على التوحد والإلفة والتسامح وكانت هذه المواقف الإنسانية في مختلف مراحل التاريخ هي الثابت والأزلي والباقي والمنتظر في كل الاحوال لا ينازعها إلاّ القلة القليلة من أصحاب النفوس المريضة الشاذة التي لا يطول بقاؤها، لأن إرادة الغالبية المتمسكة بالسنن الكونية تجمع على ضرورة استئصال شئفة الشر في كل زمان ومكان لتسود الحرية والكرامة والانسانية والتوحد والاعتصام بحبل الخالق جل وعلا، وعلى الذين لا يدركون ذلك ألاّ ينجروا ولا يُغرر بهم ليقعوا في هذا المستنقع الآسن وأن يقرأوا التاريخ ويستفيدوا من عبره وعظاته وأن يتقوا الله تعالى في وطن الثاني والعشرين من مايو المجيد والا يتنازعوا وأن يتمسكوا بقول الله تعالى: «واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين» صدق الله العظيم وليعلموا أن الله مع الصابرين وان النصر دائماً لمن يتمسك بالثوابت الإلهية التي لا يغير فيها ولا يبدل إلاّ بما يتوافق مع الإرادة الإلهية، ولذلك فعلى المغرر بهم الذين خرجوا على الإرادة الشعبية المستمدة من الإرادة الإلهية أن يخرجوا من خط الشيطان الموعود بالعذاب الأليم الى خط الرحمن الذي فيه الأمان والسلام والاستقرار والرحمة والتسامح ولا يغرنهم قول الزور والبهتان الذي يزين أفعال الشيطان.□

بوضوح

دفاعاً عن أبرز إنجازاته

■ إذا كان لنا أن نتحدث عن عناوين ما تخلل عهد فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح.. من مكتسبات وطنية أو قومية، وقد مضى على توليه مقاليد الحكم في بلاده واحد وثلاثون عاماً بالتمام والكمال، فسوف يقفز الى موقع الصدارة منها.. هذا الذي تحقق لإنساننا اليمني على يديه، ذات صبح وحدوي لا أجمل ولا أرق، حيث الإشهار التاريخي لاكتمال الشخصية الوطنية اليمنية بعد طول تشرذم وانقسام، ويبقى هذا الانجاز الأهم واحداً من أبرز الشواهد الحية على طيب ما يتحلى به بنو قومنا في بلاد اليمن.. من قدرة لا تضاهى على إعادة صنع الحياة من جديد فوق أرضهم وتحت سمائهم وفقاً لمشيئتهم.

ويكفي ما لمثل هذا الحدث الوطني والقومي على أهميته.. من بالغ أثر وتأثير في عميق دواخلنا نحن الوحدويين العرب، المسكونين بهموم إنساننا العربي أينما كان، والحالمين بوحدة وطننا الأم من خليجه وحتى المحيط.. منذ أول الوعي، باعتباره فاتحة لابد منها لاستشراف آفاق ما نسعى الى بلوغه في قادم أيامنا، وقد جاء في زمن .. كادت تستبد بجميعنا فيه دواعي الاحباط والتيئيس بفعل ما منيت به أمتنا طيلة سنواته.. من انكسارات متلاحقة على كافة الصعد والمستويات، بكل ما ترتب عليها وما يزال .. من تداعيات آنية ومستقبلية مضنية.

ابن النيل

ونحن هنا لا نمالئ أحداً على وجه الإطلاق، بقدر ما نجد أنفسنا مطالبين - ربما أكثر من غيرنا - بتبيان أهمية ما شكلته وحدة عام ١٩٩٠م هذه.. بالنسبة لنا على الأقل، في مواجهة المتربصين بكل عود أخضر بين ربوع أرضنا الطيبة، من دعاة التراجع والإنكفاء، ممن يتخذون من أية قضية مطلبية كانت.. مدخلاً لبث سموم أحقادهم الدفينة، ومن ثم.. زرع بذور الفتنة والشقاق بين أبناء الوطن الواحد، متجاهلين في ذلك حقيقة أن مصير اليمن ومستقبل أجياله الطالعة.. مرهون بإرادة شعب بكامله، وأنه لا مكان لمثل هذه القلة القليلة المغرضة بين صفوف شعبه، والى حديث آخر.□

اخي المغترب : التامين الاجتماعي حق نص عليه الدستور اليمني واكدته القوانين
النافذة فبادر دون تردد بالتسجيل للتأمين على نفسك
مع تحيات
العلاقات العامة
بالمؤسسة العامة
للتأمينات